

ظروف انهيار الاقتصاد القبلي بالمغرب الوسيط

The collapse of the tribal economy in medieval Morocco

أ.د. الحمدي أحمد

جامعة وهران 1، الجزائر

elhamdi28@gmail.com

تاريخ القبول: 2019/04/25

أ. بوعنيني سهام

جامعة وهران 1، الجزائر

siham.bouanini@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/12/31

الملخص: يهدف هذا البحث الى توضيح أسباب ضعف الاقتصاد بالمغرب القديم، والذي بدوره ارتكز على الدعم الفلاحي، فقد كانت القبيلة المغربية خلال تلك الفترة في تبعية شبه تامة للوسط الطبيعي، فكل منتج كان له دور اقتصادي واجتماعي، وقد تعرض الاقتصاد المغربي لنكسات أدت إلى ضعفه، كان أبرزها الجوائح والأوبئة والحروب وكذا مسألة الضرائب وثقل الجباية وفرض الوظائف والمكوس والمغارم على الفلاحين، مما أنتج بما يسمى الحلف القبلي ليكون بمثابة حماية ودعم لسكان المحليين.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد، فلاحية، حروب، ضرائب، قبيلة، المغرب.

Abstract: This research aims to clarify the reasons for the weakness of the old Maghreb economy, which in turn was based on agricultural support. During this period, the Moroccan tribe was almost entirely dependent on the natural environment. Every product had an economic and social role. Pandemics, epidemics and wars, as well as the issue of taxes, the burden of collection and the imposition of jobs, excise and fines on the peasants, resulting in the so-called tribal alliance to serve as protection and support for the local population.

Key words Economy, Agriculture, Wars, Taxes, Tribe, Morocco.

JEL Classification : N97.

*مرسل المقال: بوعنيني سهام (siham.bouanini@yahoo.fr)

المقدمة:

إن القبيلة المغربية خلال هذه الفترة ظلت في تبعية شبه تامة للوسط الطبيعي والظروف المناخية، مما أبقى إنتاجيتها في حدود الضروري الممكن وعند مستويات معينة من الإنتاج، وأفضى ذلك إلى غلبة العوز والفقر على الكثرة والوفرة في صفوف البدويين، فكان من الطبيعي أن تتولد ظواهر اجتماعية هي في الحقيقة بمثابة ردود أفعال طبيعية لمواجهة هذا الواقع ومجاراته، ومنها ظاهرة الحلف القبلي، خاصة وأن الأساس الذي ارتكزت عليه القبيلة أساس غير مستقر ومعرض للأزمات كل حين، فما هي أسباب هذه الأزمات؟ وهل لعب الجانب البشري دورا سلبيا في ضعف الاقتصاد القبلي؟، هذه هي التساؤلات التي سنحاول الإجابة عنها من خلال مختلف عناصر البحث.

1. دور اقتصاد الكفاف والندرة:

إن غياب الاستقرار واهتزاز اقتصاد القبيلة يحتم على أفرادها السعي إلى الحفاظ على أعلى درجات التضامن فيما بينهم فتعاوهم شرط أساسي لبقائهم، ويمتد هذا التعاون من الإنتاج حيث تسود الأعمال الجماعية وتعاون الأفراد الإلزامي مثلا في حرق الأرض أو جمع المحصول أو كنس السواقي وغيرها إلى الحلف العصبي لدرء أي خطر خارجي قادم لا يبعدوا أن يكون قبيلة دفعته الشروط نفسها أو أقسى منها إلى توجيه أنظارها إلى ما يملكه غيرها (تيتاو، 2009، صفحة 106).

فمن الطبيعي أن تكون الظروف المعيشية القاسية التي مست هؤلاء قد انعكست آثارها على طباعهم و أخلاقهم، وأنماط سلوكهم و قدم عابد الجابري وصفا للظاهرة قائلا: " إن جذب الأرض و خلوها من الأرزاق جعلهم يمدون أيديهم إلى ما بأيدي الناس، يسلبونهم أموالهم و متاعهم و لا يجدون في ذلك منكرا و لا ظلما " (الجابري، 1971، صفحة 148-150).

ويضيف نفس الباحث أن العمل في انحراف أخلاقهم وعاداتهم وسلوكهم الاجتماعي هو " العامل الطبيعي بمعناه الواسع (الجابري، 1971، صفحة 149) ". لذا تنعت المصادر قبائل زناتة الموطنين بالقفر بأنهم " آخذون شعائر العرب في سكن الخيام واتخاذ الإبل وركوب الخيل والتغلب في الأرض وإيلاف الرحلتين، وتخطف الناس من العمران " (الناصر، 1954، ج: 3، صفحة 3) و " ابتغاؤهم الرزق من تحين السائلة وفي ظل الرماح المشرعة ". وقد ظلت جل قبائل زناتة وغيرها من أهل الصحراء من صنف الناس الذين جعلوا " أرزاقهم في ظلال رماحهم ومعاشرهم فيما بأيدي غيرهم ومن دافعهم من متاعه آذنه بالحرب ". (ابن خلدون، 2007، ص: 211).

و قد تجلت هذه الظاهرة في المناطق القليلة الخصب، مثل المناطق الشبه الصحراوية و الصحراوية التي تحول دون قيام زراعة قوية، حيث تضطر القبيلة دوما إلى التنقل بحثا عن الماء و المرعى، فقد كانت قبائل بني مرين مثلا تنتقل في " مجالات الفقر من فكيك إلى سجلماسة إلى ملوية و ربما في ظعنهم إلى بلاد الزاب " ابن أبي زرع، 1972، صفحة 282،)، ينتقلون في تلك البراري و القفار من مرعى إلى آخر " و كانت طائفة منهم يدخلون بلاد

المغرب في زمن الصيف يكتبون ميرتهم و يرعون أنعامهم فإن توسط الخريف اجتمعوا ببلاد كرسيف ثم شدوا رحالهم و انصرفوا إلى بلادهم" (الناصري، 1954، ج: 3، صفحة 5) .

و كما ذكرنا سابقا عن هذا المجال أنه كانت ترتاده قبائل بني عبد الواد و قبائل زناتية أخرى توضح لنا سبب ما " كان بين بني عبد الواد و بني مرين منذ أوليتهم و تقلبهم في القفار، فتن و حروب، لكل منهما أحلاف في المناصرة و أشياع" ابن خلدون ، 1981 ، ج، 6، صفحة 397. ويبدو أن قرار خوض الحرب بالنسبة إليهم كما لو كان مما لقرار تغير المرعى لقحولته وجذبه أو للحظة بداية تتبع خط النجعة، كما تبدو الحرب أمرا لا بد منه لحفظ البقاء خاصة في سنوات القحط والمجاعة.

2. دور الجوانح والأوبئة في ضعف الاقتصاد:

1.2. الجفاف:

تحكم المناخ في تحركات القبائل خاصة البدوية منها، فكان إذا أقبل الصيف اشتد الجفاف في الجهات الهضابية أو شبه الصحراوية ويجف العشب ويقل الماء فلا تجد القبيلة بدا من التوجه نحو الشمال حيث يطيب المرعى لمواشيهم، ويتوفر المطر وتسهل الحياة (أبو ضيف، د.ط، صفحة 240).

ومع ذلك فقد أشارت بعض المصادر ما يشير أن المغرب تعرض لفترات من الجفاف والقحط بسبب انقطاع المطر (الطبيين، 1989، صفحة 189) وقد عمت موجة جفاف أكثر من مرة، وهذا ما يفهم من الإشارة التي أوردها " ابن الزيات" في ترجمته للولي الصالح، أبو جبل يعلى المتوفى سنة: (503 هـ/1109م) حيث يقول: " وقحط الناس في بعض الأعوام، فبعثوا إليه رجلا عسا أن يدعوا لهم بماء المطر" (ابن الزيات، تح: احمد توفيق، 2010، صفحة 85). و قد شكلت سنوات القحط و الجفاف التي ضربت المنطقة خلال القرنين 4 و 5 هـ/ 10-11 م خطرا كبيرا على الأهالي حيث تقل الأغذية و يهلك الناس لأن موارد الإنسان المغربي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأرض من زرع و ماشية، و في ظروف المجاعة و القحط تقل الزراعة الرئيسية من قمح و شعير و يصبح الاعتماد على ما يعلف للحيوانات و كثيرا ما تكون فاسدة (بلمداني، 2014) .

وعموما فيما يتعلق بالأمطار من الناحية الجنوبية نادرة جدا إذ لم نقل منعومة، فقد كانت القبائل في الصحراء تقاسي الجذب والقحط وكثيرا ما كانت تلجأ إلى تكوين أحلاف فيما بينها (العبادي، صفحة 246) نظرا لصعوبة العيش في هذه البيئة القاسية التي تتعدى درجة الحرارة فيها 50 نحارا. (سعد زغلول 1993، ص: 48، 46)

2.2. الجراد:

يعد الجراد من أخطر الكوارث الطبيعية التي تحل بالبلاد نظرا لأنه يأتي على الأخضر و اليابس، و كثيرا ما يسبب أضرارا للزراعة عموما فينتج عن هذا الضرر قلة المنتج و بالتالي ارتفاع الأسعار و غلاء المعيشة، و قد ذكر علماء الزراعة و الأغذية أن أخطر أنواع الجراد هو الجراد الصحراوي الذي ينتشر أفقيا من الهند إلى المغرب و عموديا من سواحل البحر المتوسط إلى خط الاستواء، و غالبا ما ينتشر في شمال إفريقيا خلال فصل الربيع، و في

إحدى رسائل الأمير علي بن يوسف (500-537 هـ / 1106-1143 م) يصف الدمار و الخراب الذي يخلفه الجراد فيقول: " إن الجراد داء عضال و إن كما يقال -من البحر نشره- فإنما هو جمرة تحرق البلاد و تجيع العباد و شأنها الفساد... ينزل بالوادي قد امتلاً عشبا و طلعت أزهاره شهبا... فيتركه جمرة سوداء لا يجد فيها الضب عرادا ولا النبت أراكا ولا قتادا". (ال حميري1984، ص 512).

و قد داهم الجراد بلاد المغرب في القرن السادس فأتى على المحاصيل بجميع أنواعها فارتفع سعر القمح و مختلف المواد الغذائية و تكرر قدومه في نفس الحقبة الزمنية فعمت المجاعة بسببه البلاد و انعدمت الدقرات و نقصت الغلّة و قل مردود الأرض و ذهب الإنتاج فتضرر الإنسان ، و قد وصف ابن الخطيب هذه الجائحة بقوله: " عظم الجفاف و عصفت الريح الرجع تنقل الهضب قبل ارتداد الطرف و تبيد أعيان الأرض، و تعاجل حلاق لهم النبت فصيرت وجه الأرض كمطارح خبث الحديد ،أما مضارب البيد ييسا و قحلا و عقرا للأرجل و عصيانا على السنايك فأحرقت ما كان قد نجم من باكر البذر و نشط النبات و دامت فاستأصلت الأوراق من الشجر الدهي الذي لا يسقط و دامت حتى نشفت البشرات و أثنت الجلود". (ابن الخطيب لسان الدين 1975، ص 40). وقد انعكست هذه الكارثة على الجانب الاقتصادي فقد قل الزرع وندر الإنتاج وغاب الغذاء فأدى ذلك إلى ما يسمى باقتصاد الكفاف والندرة.

3. الجوانح الغير الطبيعية:

1.3. الحروب:

تبدو الحرب تنافسا بين الجماعات من أجل امتلاك الخيرات المادية وهذا ما يعبر عنه مقولة " اقتصاد الندرة" و " اقتصاد الكفاف"، حيث يقوم الاقتصاد على الضروري الذي يسمح للبدوين بالبقاء على قيد الحياة والموارد هي من الندرة بحيث لا تكفي الجميع، ومن هنا كان لجوء الجماعات إلى التنافس من أجل الحصول عليها مما يفضي إلى الصراع الحربي. ويربط البعض الاتجاه الاقتصادي للصراعات القبلية المسلحة، ايكولوجية محضة للنزوع نحو الخصب ثم بعنصر الجوع حيث تصبح الحرب وسيلة بدائية لرد غائلته. (حميد تيتانوس 2009، صفحة 106).

وتعد الحرب في نظر أحد الباحثين في مقدمة الجوانح والسبب هو تكرارها مرارا ما يجعلها شبه دائمة بالإضافة إلى شساعة المناطق المتضررة من نتائجها فإذا كانت الكوارث تزول بعد مدة تطول أو تقصر فإن الحرب كانت دائمة سواء في الداخل لقمع المتمردين والثائرين أو في الخارج. (حسين بولقطيب، 1993، صفحة 87).

شكلت الحروب والفتن سمة أساسية من سمات العصر الوسيط، إذ لا تكاد الحروب تنتهي حتى تتصاعد من جديد مخلفة وراءها الخراب والدمار و الجوع، و قد بلغت الصراعات القبلية ذروتها في القرن الرابع هجري حتى أنه نعت بعصر العواصف.

4. التعسف الضريبي:

1.4. المرحلة الفاطمية نموذجاً :

إن كبار دعاة المذهب الإسماعيلي حاولوا أن يوضحوا السياسة المالية وأسسها وقد حاول القاضي النعمان أن يحصرها في الفصل العاشر من كتاب " المهمة في آداب أتباع الأئمة " الذي تحدث فيه عن " ذكر ما يجب للأئمة الصادقين أخذه من أموال المؤمنين والمؤمنات " ، مستهلاً الحديث عن الصدقات، كأول مورد مالي في الإسلام، لتتبع باقي الموارد من غنيمة و غيرها مقتصر على التعرض إلى الآراء التي ترى وجوب دفعها، و لو كان إلى إمام جائر، أو عالم ظالم. (مصطفى غالب، 1985م، ص 75).

انطلاقاً من هذه الفكرة نلاحظ أن بلاد المغرب مثلت أحد المصادر المالية الهامة بالنسبة للخلافة الفاطمية خلال القرن (4 هـ/10م)، و استعملت شتى الوسائل لجمعها، حتى و إن جاء عبئها ثقيلاً على الأفراد، و هذه السياسة تتضح من خلال شهادة ابن حوقل، حول الجباية الفاطمية التي كانت مطبقة في إفريقية قبل بضع سنوات من رحيل المعز لدين الله إلى القاهرة، هذا الجغرافي استقى مباشرة من الداعي أبي الحسن بن أبي علي، صاحب بيت مال أهل المغرب أنه " في سنة ست و ثلاثين و ثلاثمائة، دخل المغرب من جميع وجوه أمواله و سائر كوره و نواحيه و أصقاعه عن خراج عشر و صدقات و مراغ و جوال و مراصد، و ما يؤخذ عما يرد من بلد الروم و الأندلس فيعثر على سواحل البحر، و ما يلزم الخارج من القيروان إلى مصر و يلزم ما يرد منها بقيمة العين و العين المحتجى من هذه الوجوه، فيكون من سبع مائة ألف دينار إلى ثمان مائة ألف دينار، قال: و لو بسطت يده فيه لبلغ ضعفه". (فرحات الدشراوي، 1994، ص: 490).

كما أن بعض البيانات الواردة في سيرة جودر تدعونا للاعتقاد بأن جمع الضرائب ومختلف الرسوم والمكوس كان يوفر لبيت المال موارد أهم من بكثير من المبلغ الذي قدره ابن حوقل. من ذلك مثلاً أن إقليم الزاب الذي كان يتصرف في شؤونه جعفر بن حمدون تصرفاً مطلقاً كما ذكرنا سابقاً يمكن أن يوفر وحده للدولة سبعين ألف دينار في السنة وأكثر. أما إقليم طرابلس الذي عين على رأسه نصير الخادم، بعدما شغل منصب خازن في المهديّة ثم في المنصورية فإنه استطاع أن يوفر من المال في سنة واحدة ما سمح بتمويل الحملة العسكرية على مصر. (سيرة جودر، ص 130).

وكل هذه المناطق أثقلت هذه الجباية ظهر قبائلها وانعكس ذلك بتحالفها لتواجه هذا الظلم والاستبداد من طرف الفاطميين. والظاهر أن جباة الدولة قد حرصوا على تحصيل الأموال، حيث يكشف لنا الشماخين ذلك قائلاً: " وخرج عامل الظلمة إلى قبيلته " وهم أهل مواشي، وقال: كلما بتّ، ضاعفت عليكم الطلب. فلم يكتروا بقوله حماقة وخرقا، لا قدرة ولا عزا، فقال أبو محمد للعامل: امنعهم من أن يسرحوا مواشيهم حتى يعطوك، ففعل وفعلوا" (الشماخين، 1992، ج2، ص 452). وموقف هذا الشيخ فيه صلاح للقبيلة، لأن الساعي كان مصرّاً على جمع أموال بين المال الفاطمي، والنص أعلاه يؤكد ذلك، يضاف إلى ذلك، أنه كلما طال مكث الجاني بينهم إلا وزاد عليهم قيمة ما سيجمعه، الأمر الذي دفع بالشيخ للتدخل رافة بحالهم، حتى العلماء تضرروا من الاستبداد

الضريبي، منهم على سبيل المثال " أبو جعفر بن أحمد بن زياد" (ت 318 هـ/930م) الذي " امتحن في آخر عمره بمغرام السلطان الحادثة على أهل الضياع فانكشف وأكب عليه الغرم". (أبو العرب التميمي، د، ط، صفحة 168).

بعد مضي بعض سنوات على تأسيس الخلافة بدأ بتجهيز الحملات العسكرية على المشرق وقد استلزم ذلك إنشاء قوة مالية وعسكرية قادرة على فتح بلاد المشرق من جهة ، وتدعيم أسس النظام الفاطمي في بلاد المغرب من جهة أخرى كي لا تعرقل الأحداث الداخلية تنفيذ الأهداف التوسعية للحكم الجديد (القاضي النعمان ، صفحة : 256 وما يليها) ، ويتطلب تحقيق هذه الأهداف إتباع خطة مالية دقيقة لتوفير موارد ضخمة تتجاوز ما تنص عليه كتب الظاهر في أصول المذهب الإسماعيلي، وتتعدى ما يتفق فيه الفاطميون مع أهل السنة في توظيف أصناف من الجباية ، فلا غرو أن يتسم النظام المالي بسممة بارزة تتمثل في خلق الذرائع لمصادرة الأموال وابتزازها وتبدأ تلك الأحداث التاريخية منذ سنة 298 هـ فقد تحول أثناءها أبو عبد الله الشيعي في بلاد البربر ، وحارب صدينة وزناتة وقتل الرجال وأخذ الأموال وسبي الذرية وخرج في نفس السنة إلى قبيلة لواتة فقتلوا أهلها وغنموا أموالهم ويذكر في هذا الصدد ابن عذاري عن أحداث سنة 307 هـ : "وفي سنة 307 هـ كان بإفريقيا (و ما والاها إلى مصر) طاعون شديد و غلاء سعر، مع الجور الشامل من الشيعة، و التعلل على أموال الناس في كل جهة" (ابن عذاري، 1985، ج :1، صفحة 181) . وهكذا أصبح قادة الجيش الفاطمي كامل الحرية في جمع الأموال بشتى الطرق نذكر على سبيل المثال عندما أخرج عبيد الله ، حباسة بن يوسف سنة 301 هـ على رأس جيش على المشرق برح ببرقة : "من أراد العطاء والرزق الواسع، فليأت " فاكنتب عنده جماعة وأمر العرفاء من كتامة بأن يعرفوهم بأعيانهم ، ويرقب كل واحد منهم رجلا من أولئك المكتتبين عنده ، ثم أمره أن يحضروا بالغداة للأخذ الأرزاق ، فلما حضروا قتلهم جميعا وكانوا ما يقارب ألف رجل ، فأمر بجمع جثثهم ووضع عليها كرسيا ، وجلس فوقه ، ثم أدخل وجوه أهل البلد فنظروا إلى ما هاهم من كثرة القتلى ، مات منهم ثلاث من الخوف والرعب فلما مثل أهل البلد بين يديه قال: "إن لم تحضروني غدا مئة ألف مثقال قتلتمكم أجمعين ، فأحضروه إياها " (الحبيب الجنحاني، 2005 ، صفحة 226) . كما استصفى قائد فاطمي آخر: أبو مدين بن فروخ اللهيصي أموال سكان برقة من جديد سنة 304 هـ، كما انتهب الجيش الفاطمي بقيادة مصالة بن حبوس سنة 309 هـ أموال سكان مدينة سجلماسة (الحبيب الجنحاني، 2005، صفحة 226)، وأدت سياسة انتهاب الأموال، والاعتداء على التجار، نهب دكاكينهم إلى اندلاع انتفاضات سكان المدن.

ويصرح المؤلف نفسه أن زيادة الله أبي نصر به عبد الله بن القديم قد أفاده سنة 360 هـ/971م بنفس المعلومة التي استقاها من الداعي أبي الحسن بن أبي علي، وكان زيادة الله صاحب الخراج بأفريقية وجميع المغرب وكأخما تفاوضا القول وعلمنا وجوه ذلك، (ابن حوقل، صفحة 94). وذكر الصدقات والمراعي ورد جنبا إلى جنب لدى المقرئزي، حيث أشار قائلا: " بعث المعز خفيفا الصقلي إلى شيوخ كتامة، يقول: يا إخواننا قد رأينا ننفذ رجالا من قبلنا إلى بلدان كتامة، يقيمون بينهم يأخذون صدقاتهم ومراعيتهم، ويحفظونها علينا في بلادهم"، (تقي الدين المقرئزي،

1948م، صفحة 140). أي الضرائب مست كل القطاعات الاقتصادية النشطة من زراعة وصناعة وتجارة، وعلى الداخل والخارج.

وقد أصبح جمع الأموال الطائلة لفائدة بيت المال الفاطمي وسيلة للحظوة لدى الخليفة وتولي المناصب العليا فقد كان محمد بن عمران النفطي يتولى قضاء طرابلس في عهد عبيد الله المهدي ن فجمع لخزانة الفاطميين " أموالا كثيرة من الرشا والأحباش، ورفعها إلى عبيد الله، فكانت وسيلة له إليه. " (ابن حوقل، صفحة 94).

أما الدلائل التي تثبت شمولية الضرائب لكل القطاعات الاقتصادية بالمغرب إشارة صاحب صورة الأرض لمدينة تنس والمسيلة قائلا: " و هي من أكبر المدن التي يتعدى إليها الأندلسيون بمراكبهم و يقصدونها بمناجرتهم و ينهضون منها إلى ما سواها، و لسلطانها بها وجوه من الأموال كثيرة: كالخراج و الصدقات و الأعشار و مراصد على المتاجر الداخلة إليها و الخارجة و الصادرة و الواردة، علما أن لها بادية من البربر كثيرة و قبائل فيها أموال جسيمة غزيرة " (ابن حوقل ، صفحة 78) ، و كان على البربر بالقرب من المسيلة " صدقات و خراج غزير " (المصدر نفسه، ص 85)

و أصبح لقواد الجيش الفاطمي الحرية في إتباع الأساليب التي يرونها لجمع الأموال، مثلما فعل أبو الفتح يوسف بن زيري في أول حركة له إلى المغرب " فهزم زناتة و استأصل شأفتهم، وفتح معقلهم، و سبي أموالهم و ذراريهم " (ابن الخطيب، 1975، صفحة 320)، و أصبح جمع العمال للأموال الطائلة لفائدة بيت المال الفاطمي وسيلة للحظوة لدى الخليفة و تولى المناصب العليا (الحبيب الجناحاني، 2005 ، صفحة 76)، و عاملا في الحكم على نجاح العامل أو فشله، و يمكن للمتقبلين أن يطالبوا بتولي شؤون عمل من الأعمال عن طريق ضمان مبالغ أكثر من الضرائب، و هذا ما دفع الأستاذ جودر أن يبعث كتابا للمعز يخبره بتطاول العمال إلى الزيادة على جعفر بن علي يقول فيه: " يا مولاي، صلى الله عليك، هذا بلد كثر القول فيه و تطاول المتقبلون إليه فالواجب عقده على من طلبه، و لا يذهب مال مولانا خسارة " (سيرة جودر، صفحة 129).

ومن المؤكد أن هذه السياسة جاءت لصالح عناصر معارضة للسلطة للقيام بحركات ضدها، منها ثورة أهل نفوسة سنة 310 هـ/923م بسبب المغارم والإتاوات على أهل بوادي وقرى نفوسة، غير أن الثورة فشلت ودفع أهل نفوسة المغارم والإتاوات التي غالى الفاطميون تقديرها (الشماسين، 1992، صفحة 187).

ومن مظاهر هذه السياسة أيضا، الأمر الذي أصدره المهدي سنة 309 هـ/921م بأن يكون طريق الحج على المهديّة لأداء ما وظف عليهم من المغارم، وألا يتعدى الطريق أحد (ابن حماد، 1984، ص 28).

كما جعل البعض من هذه السياسة ذريعة لجمع الأنصار، مثلما فعل أبو يزيد مخلد " صاحب الحمار " الذي ذكرناه في مواطن سابقة من هذه الدراسة، حيث أتاها البربر من كل ناحية ينهبون ويقتلون ويرجعون إلى منازلهم (ابن الأثير، 1987، ص 1217) ودخلت بذلك الدولة الفاطمية مع أبي يزيد في معارك دمرت وخربت وقتل فيها المئات من سكان بلاد المغرب، (ابن عذارى، 1985، ج 1: صفحة 217). فأصيب الناس بالذعر، و تعطلت الكثير من الأنشطة الاقتصادية، و خربت المدن و استنفذت الأموال، و أهلك الزرع و الضرع عبر العديد من

المناطق، و أسباب التدمير و قيام القبائل، بالتحالف لدريء الظلم خاصة الزناتية، يعود في الواقع إلى العامل الاقتصادي و الاجتماعي، و هذا ما تثبته نتائج المناظرة التي جرت بين أبي يزيد و المنصور الفاطمي عندما ألقى عليه القبض سنة 336 هـ/947م، و لما سئل عما نقم فيه على الخليفة الفاطمي، كان رده: " هذه القبلات التي فيها الجور على المسلمين، فقمتم منكرا لذلك، أريد إصلاح أمور الناس"، (عماد الدين إدريس، 1985، صفحة 447). أي مسألة الضرائب دفعت بالأهالي إلى الانتفاضة، كما حملت بعضهم إلى تأييد الخوارج واعتناق مبادئهم بسبب موقفهم إلى جانب الناس البسطاء، وكفاحهم لرفع الظلم الاجتماعي عنهم وتحقيق المساواة والعدل لجميع أفراد الرعية، (محمد محفل وآخرون، دون تاريخ طبع، صفحة: 414). خاصة وأن عددا كبيرا من الأفراد بالبادية قد تضرروا من هذه الضرائب.

غير أن النظام الجبائي عرف تغيرا في بعض الحالات، أي اضطر الخليفة أن يخفف من ثقله لأسباب سياسية أو اقتصادية، قصد إصلاح الوضع، و من ذلك محاولة الإصلاح التي قام بها المنصور الفاطمي بعد الأحداث الخطيرة التي عاشها المغرب أثناء انتفاضة صاحب الحمار، و يخبرنا عماد الدين إدريس عن ذلك قائلا: " فقد ترك الأمير أعزه الله، ما يجب عليكم في هذه السنة الآتية 335 هـ/947م، من العشر و الصدقات و جميع اللوازم، و فعل ذلك في جميع الناس مسلمهم و ذميهم، و وفقا بهم، و عوننا بهم على عمارة أرضهم و بواديهم، فليبلغ الشاهد الغائب، و ليرجع كل بدوي منكم إلى باديته بلا مرزقة (الداهية و المصيبة) عليه و لا كلفة، ثم إنه لا يؤخذ منهم في إقبال السنين إلا العشر و الصدقة من الطعام، و الشاة و الغنم، و الثور من البقر، و البعير من الإبل على فرائض الله سبحانه، و سنة جدي رسول الله" (عماد الدين إدريس، 1985، صفحة : 379-380)، فالإشارة إلى " جميع اللوازم" واضحة، و هي تجاوزات دفعت بقبائل أهل المغرب إلى إطلاق العنان لثورتهم، فاضطر المنصور إلى تغير أوضاع المغرب، بإعفائهم من ضريبة العشر و الصدقة و غيرها من المغارم الشرعية و غير الشرعية، من المسلمين و الذميين، وفقا بهم و عوننا لهم على تعمير بواديهم.

رغم محاولات تخفيض الضرائب من حين إلى آخر تماشيا و الظروف الخائقة التي حلت بالبلاد إلا أن مداخل بيت المال ظلت مرتفعة، و استمر الجبأة في إرهاب السكان بالمطالب الضريبية، مع الحرص على جمعها و عدم رفع السوط عن أصحابها، و لم يقبل تأخير دفعها، فالمعز لدين الله الفاطمي منع العمال من جمع جباية أكثر من سنة، و طالبهم أن يدفعوا جباية كل سنة عند انقضائها خوفا من أن يؤدي التأخر إلى العجز عن الوفاء بها بعد ذلك، فكتب إلى جوذر بقوله: " و أمرنا أصحاب الدواوين أن لا يقبلوا من العمال إلا اتصال ما لكل سنة عند انقضائها، فمن عجز في أول سنة كان عنه في التي تليها أعجز و تلافى النظر في الأول أحق من النظر في أدبار الأمور" (الجنذوري ، صفحة 96)، أي لم يراع ما قد يقع فيه الأفراد من أزمات، و هو ما عبر عنه ابن السماك قائلا: " إن تقرر أن كورة من الكور عجزت عما وظف عليها لحادث حدث من طول قحط، أو دوام مطر، أو رخص سعر، أو داء أسرع في الناس، أو آفة عظيمة ، فيبعث لذلك من ينظر فيه ممن يثق بنصيحته، و يستتاب إلى

رأيه، و يأتي ببياناته، و يرفع تسمية أهله، و يأمره بتخفيفه و حط ما ينبغي له حظه" (رونق التحرير ، صفحة 150).

الخاتمة:

نستخلص مما سبق تأثير اقتصاد الكفاف والندرة على الجانب الاقتصادي فقد قل الزرع وندر الإنتاج وغاب الغذاء بالإضافة إلى السياسة الفاطمية ببلاد المغرب التي قامت على الجشع المالي، و الحصول عليه بشتى الطرق، مستهدفة جل نشاطات السكان " زراعة صناعة وخاصة التجارة " و الواضح أن هدفها في الاستيلاء على الخلافة العباسية دفعها إلى تكوين جيش قوي يتطلب مصاريف كبيرة لا تستطيع أموال الزكاة تغطيتها، فقد وقعوا خلفاؤها في نفس الأخطاء التي وقعت فيها الحكومة الأغلبية سابقا بفرضهم ضرائب باهظة لم يتقبلها الأهالي، خاصة و أنها تخالف الشرع.

قائمة المراجع:

- ابن خلدون (2007) عبد الرحمان، المقدمة، دار الفكر، بيروت لبنان، م. د(ط).
- ابن ابي زرع الفاسي (1972)، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار صور للطباعة والوراقة، الرباط.
- ابن الزيات (2010)، التشوف إلى رجال التصوف، تحقيق أحمد توفيق مدني، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط3.
- ابن الخطيب لسان الدين، الإحاطة بأخبار غرناطة، تحقيق: محمد عبد الله عنان، القاهرة، مكتبة الخارجي، ط1.
- اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق جمال الدين الشيال، دار الفكر، دون طبعة،
- ابن حوقل أبو القاسم النصيبين، صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ابن عذارى (1985) المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، دار الثقافة، لبيضاء، ج1
- الحميري (1984) الروض المعطار، مكتبة لبنان، بيروت، ط3.
- الناصري أبو العباس أحمد بن خالد (1954)، الاستقصاء لدول المغرب الأقصى، تحقيق ولدي المؤلف: جعفر ومحمد الناصري، دار الكتاب الدار، الدار البيضاء، المغرب.
- ابن الأثير الجزري وأبو الفداء عبد الله (1987)، الكامل في التاريخ. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- أبو العرب التميمي، طبقات علماء افريقية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دون طبعة، دون تاريخ.
- الداعي إدريس عماد الدين (1985)، تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب، قسم خاص من عيون الأخبار تح: محمد العلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

- أحمد بن سعيد أبي عثمان بن عبد الواحد (1987)، بدر الدين الشماخي، وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان.
- ابن حماد الصنهاجي (1984)، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دون طبعة.
- جمال الدين الشيال (1948)، اتعاظ الخنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، دار الفكر، دون طبعة.
- أبي منصور العززي الجوزي (2010) سيرة الاستاذ جودر وبه توقيعات الأئمة الفاطميين، دار الغدير، مصر.
- حميد تيتاو (2009)، الحرب والمجتمع بالمغرب خلال العصر المريني، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، المغرب.
- الجابري محمد عابد (1971)، العصبية والدولة (معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي)، دار الثقافة بالدار البيضاء.
- أبوضيف، مصطفى أحمد عمر (؟)، القبائل العربية في المغرب في عصر الموحدين وبني مرين الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- أمين توفيق الطيبين (1989)، دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس.
- بولقطيب الحسين (1993)، الحياة الاقتصادية للحلف القبلي المصمودي في القرنين الخامس والسادس الهجريين، مجلة الاجتهاد عدد 18، ص: 59.
- فرحات الدشراوي (1994)، الخلافة الفاطمية بالمغرب، ترجمة: حماد الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط: 1.
- الحبيب الجناحاني (2005)، المغرب الإسلامي، الحياة الاقتصادية والاجتماعية (3-4 هـ/ 9-10 م)، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، ص 164.
- سعد زغلول عبد الحميد (1979)، تاريخ المغرب العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ج 1
- أحمد مختار العبادي (؟)، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، الإسكندرية، الطبعة الأولى،
- محمد محفل وآخرون (؟)، ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونظامهم في القطر العربي السوري، المكتب التنفيذي للاتحاد العام للفلاحين، سوريا.
- نوال بلمداني (2014)، نظام الرعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرنين (4-5 هـ / 10-10 م)، أطروحة دكتوراه قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران.